جهود الرئيس الأمريكي وليم هوارد تافت في إصلاح الضريبة الكمركية

شيماء فخري جاسم

ا.د.أسامة عبد الرحمن الدوري

كلية الآداب-جامعة بغداد

E-mail: Shaymaaa4876@yahoo.com

جهود الرئيس الأمريكي وليم هوارد تافت في إصلاح الضريبة الكمركية

شيماء فخري جاسم

ا.د.أسامة عبد الرحمن الدوري

ملخص البحث:

كانت قضية إصلاح الضريبة الكمركية في الولايات المتحدة الأمريكية قضية حساسة جداً،لأن أغلب الأحزاب الحاكمة التي تولت إصلاحها سببت انشقاق داخل الحزب،وقد جازف الرئيس الأمريكي وليم هوارد تافت الذي استلم الرئاسة للمدة (١٩٠٩-١٩١٣) بتولي هذه المهمة،وعدها من أولى مهام برنامجه الانتخابي،ونجح بدعم كبير جداً منه بتمرير قانون باين – الدريتش،إلا إنه سبب فعلاً بانشقاق الحزب الجمهوري الحاكم مما أدى إلى خسارته للانتخابات الرئاسية عام ١٩١٢.

The efforts of The American President William Howard Taft in reforming the tariff:

Abstract:

The issue of reforming the tariff in the United States was a very sensitive one, because the majority of the ruling parties, which tried to reform it caused a split within the party, and the President William Howard Taft, who took over the presidency for the period (1909-1913),has risked in taking that mission, and made it the first task of his electoral program, and he succeeded by a huge support from him in passing Payne - Aldrich tariff, but it actually caused a split in the ruling Republican party which led to lose the presidential election in 1912.

أولا: تعاونه مع الجناح المحافظ في الحزب الجمهوري من اجل إصلاح الضريبة الكمركية:

أورث روزفلت عبء إصلاح الضريبة الكمركية [١] إلى تافت، فتجنب روزفلت خلال فترة رئاسته حسم هذه القضية، رغم زيادة المطالبات بالإصلاح، وكانت وجهة نظر روزفلت هي : "**أن مسألة الضريبة الكمركية تحتاج إلى التعامل معها بحذر، فهناك نزعتان متعاكستان داخل الحزب الجمهوري، النزعة الأولى هي ميل الأكثرية بإبقاء الضريبة كما هي، أما النزعة الثانية فهي أن الأقلية متحمسة ولديها إصرار على تخفيض الضريبة الكمركية**"[٢]، فضلاً عن نصيحة كانون بتجنب طرح قضية إصلاح الضريبة الكمركية، لأنه سيؤدي إلى خسارة الحزب لسلطته في الانتخابات القادمة، أما تافت فعند تسلمه الرئاسة أصر على إصلاح الضريبة الكمركية، ولم يراوغ بشأن هذه القضية، رغم نصيحة روزفلت له بتوخي الحذر الشديد حيال هذا الموضوع ،وبعد رحلة روزفلت إلى شمال أفريقيا واجه تافت هذه القضية[٣].

عُد كانون العقبة الرئيسية أمام قضية إصلاح الضريبة الكمركية التي نادى بها تافت، فهو لم يكن يعارض مسودة الضريبة في البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري فحسب ، وإنما كان يسيطر على مجلس النواب، ويمتلك الصلاحية بتعيين أغلبية أعضاء اللجان التابعة للمجلس [٤]، لذا صرح تافت " **بأن لي الأمل بانتخاب مجلس نواب جديد يؤدي إلى إقصاء كانون من منصبه كرئيس للمجلس، لأنه عبئاً في الحملة الانتخابية وعقبة أمام كل التشريعات التي ينادي بها التقدميين**"[٥]، لم يحدث ما أمل تافت لأن فوزه في الانتخابات الرئاسية، تزامن مع انخفاض قوة الجمهوريين قليلاً في الكونغرس الجديد، إذ خسر الجمهوريون ثلاثة مقاعد في مجلس النواب ومقعدان في مجلس الشيوخ، وهذا ما لم يجعلهم قادرين على إقصاء كانون من منصب رئيس مجلس النواب [٦].

أستاء تافت كثيراً من الخطاب الذي ألقاه كانون في كليفلاند، لأنه صرح " **بأن إصلاح الضريبة الكمركية كان مجرد بلاغة للفوز بالحملة الانتخابية**"، ولم يهتم بالرأي العام والوعود الكثيرة التي نادى بها تافت ، فعبر الأخير عن غضبه من هذا الخطاب برسالة أرسلها إلى الياهو روت قائلاً: " **أنت تعرفني جيداً ياروت، وتعرف إنني لا ابدأ بمهاجمة أي أحد لمجرد المهاجمة فقط، ولكن خطاب كانون في كليفلاند، كان صادراً من شخص لا يؤمن بالإخلاص والأمانة في السياسة، وفي التعامل مع الناس بعدالة، ويظن بأن لديه العديد من المؤيدين في مجلس النواب، بما يجعلنا غير قادرين على الإطاحة به ، لن اسمح بجعلي الناطق الرسمي للأكاذيب على الشعب بالتنصل من مسؤولياتي**"[٧].

قام احد أعضاء مجلس النواب المحافظين هو جيمس أي . تاوني[٨](James A. Tawney) بتدبير مقابلة بين تافت وكانون لتوضيح الحقائق [٩]، ووافق تافت على حضور تلك المقابلة، وكانت نتائجها على عكس المتوقع، حيث قال تافت " **إن كانون بدا شخصاً ظريفاً ومتعاوناً جداً مع جهودي، لتنفيذ الوعود الخاصة بالبرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري**" [١٠].

لم يكن تافت سياسياً ماكراً إذ أعلن في الصحف عن هذا اللقاء، مما أثار غضب الجمهوريين التقدميين، لأنهم عدوا تافت أحد المؤيدين لهم في محاولتهم إقصاء كانون من منصبه، لاسيما أن هذا اللقاء أسفر عن عقد اتفاق بين الاثنين، بأنه يقدم كانون الدعم لقضية إصلاح الضريبة الكمركية، مقابل تعهد تافت بالبقاء على الحياد في الصراع القادم على منصب رئيس مجلس النواب [١١].

بعد إدراك تافت أن من المستحيل عليه هزيمة كانون أو الإطاحة به، بدأ بتبرير قراره بعدم التصادم مع كانون على أساس قانوني، إذ كتب إلى أحد أعضاء الكونغرس الذي كان ضد كانون قائلاً: " **سيتم انتقادي بشدة إذا حاولت أن استخدم سلطتي التنفيذية للسيطرة على الانتخابات داخل مجلس النواب**" [١٢].

إن الحملة غير الناجحة التي قام بها تافت للإطاحة بكانون، كانت لها أثار مفيدة للجانبين، فقد وافق كانون على العمل مع تافت لتحقيق وعود الحملة الانتخابية، والأكثر من ذلك نجح تافت بإثارة

انطباع قوي لدى الرأي العام لتأييد مشروع تعديل الضريبة الكمركية، بتركيز الانتباه على كانون وعلى لجنة الموارد والطرق التابعة لمجلس النواب، فاقنع تافت قادة مجلس النواب بأن الخضوع لوعود الحزب ضروري جداً لنجاح الحزب المستقبلي، وأكد تافت على استخدامه حق النقض تجاه أي مشروع قانون يقصر في الإيفاء بوعوده التي قطعها في الحملة الانتخابية [١٣].

تخلى تافت عن الأعضاء التقدميين والذين عرفوا "بالمتمردين" ، وعن مطالبهم الخاصة بتعديل قوانين مجلس النواب ، وذلك في العاشر من آذار ١٩٠٩ من أجل تمرير مشروع قانون الضريبة الكمركية، والسبب يعود إلى قلة عددهم الذي لم يزد عن ٣٠عضواً ، فلم يشأ تافت خسارة العدد الأكبر من أعضاء النواب الجمهوريين البالغ عددهم ٢١٩ عضواً ،على الرغم من تعاطفه مع مطالبهم[١٤]. وهذا يدل على أن تافت لم يكن مقتنعاً بالأفكار التقدمية بشكل جدي ،وإنما حاول مجاراة الموجة التقدمية ،لكن عند اصطدامها بأهم أهدافه، اضطر إلى التخلي عنها وعن الأعضاء التقدميون ،مما سبب أزمة لإدارته وللحزب الجمهوري.

قام تافت بتجنيد سبعة من أعضاء وزارته كمجموعة ضغط ضد حركة الديمقراطيين والجمهوريين التقدميين ، في الجلسة المنعقدة لتعديل قوانين مجلس النواب، وذلك في الخامس عشر من آذار ١٩٠٩، وكان الجمهوريون التقدميين مذهولين وغاضبين من تخلي تافت عنهم ولم يسامحوه أبداً وتزايدت أعدادهم، إلا أن ذلك لم يمنع من إعادة انتخاب كانون مع بعض التغييرات الظاهرية في سلطة رئيس مجلس النواب[١٥].

وقع تافت بين أمرين، إما التعاون مع كانون والجمهوريين المؤثرين في الكونغرس، وهذا ضروري جداً لتمرير برنامجه الانتخابي، أو الهجوم الشامل على القيادة الجمهورية على أمل إثارة الرأي العام. لقد كان الخيار الأول يضمن له بعض النجاح، أما الخيار الثاني فيضمن له الشعبية لكنه سيقلل من إنجازاته ، وقد اختار تافت البديل الوحيد القابل للنجاح أمامه ، وهو إتباع سياسة التوافق حيث كتب قائلاً: " **هناك طريقة واحدة طبيعية ومألوفة للهيئة الإدارية العليا لحماية التشريع، وهي العمل مع ومن خلال قادة حزب الأكثرية في الكونغرس** " [١٦].

ثانياً: قانون باين – الدريتش ١٩٠٩:

تنفيذاً للوعد الذي قطعه تافت خلال حملته الانتخابية، دعا الكونغرس للاجتماع في السادس عشر من آذار ١٩٠٩ للتشاور في مسألة الضريبة الكمركية، وتفاجأ الجمهوريون التقدميون لقصر الرسالة التي قُرأت أمامهم، فلم تكن هذه الرسالة تحمل في طياتها محاولة من الرئيس لإثبات ذاته أو لبيان آرائه، ولم تحتوِ على حماساً لتنفيذ وعوده التي قطعها أثناء الحملة الانتخابية للحفاظ على ثقة الناس به، ولم يكن فيها رؤية واضحة لتحفيز الناس [١٧].

لم يكن تافت يرغب في أن يُبعد عنه القادة المتعاونين من أعضاء الكونغرس، وبناءً على نصيحة من كانون والشيخ نلسن الدريتش (Nelson Aldrich)[١٨] ، قام تافت بتبني سياسة عدم التدخل، والسماح لقادة الكونغرس بقيادة وتوجيه مشروع قانون الضريبة الكمركية من خلال اللجنة التشريعية، مع وعد من هؤلاء القادة بالسماح له بالتدخل فقط عندما يصل مشروع القانون إلى اللجنة النهائية [١٩].

كانت لجنة الطرق والموارد التابعة لمجلس النواب، التي يترأسها سيرينو أي . باين[٢٠] (Sereno E. Payne)، قد تمسكت بجلسات الاستماع خلال قيامها بكتابة مشروع قانون باين، وقدمت مشروع القانون في السابع عشر من آذار ١٩٠٩.عمل مشروع القانون المتعلق بضبط أسعار الضرائب المنخفضة على منتجات الفولاذ وخشب البناء وورق الطباعة والحديد، ووضع كل من عجينة الخشب (التي يصنع منها الورق) وجلود الحيوانات على القائمة المجانية بدون ضرائب، وقد وصف أحد الجمهوريين في مجلس النواب مشروع قانون باين بأنه أفضل بكثير مما كان متوقعاً[٢١].

أمضى مجلس النواب أسبوعين في مناقشة قانون باين، ولم تُقدم أي مقترحات جديدة، وناقش الأعضاء التعديلات المقترحة لجدول خشب البناء، ووضع جلود الحيوانات ضمن القائمة المجانية، والتقليل من الضرائب على الشعير، بعدها رد المجلس اقتراحاً رسمياً في التاسع من نيسان، لإعادة التشريع إلى لجنة الطرق والموارد، وبذلك تم تمرير مشروع القانون بتصويت ٢١٧عضواً مقابل ١٦١ عضواً وامتناع ٩ عن التصويت [٢٢].

بدأت لجنة الشؤون المالية في مجلس الشيوخ ، بمناقشة مشروع القانون الذي وضع مسودته باين في الحادي عشر من نيسان ١٩٠٩،إذ اعتبر أعضاء مجلس الشيوخ التقدميون وفي مقدمتهم لافوليت وجوناثان بي. دوليفر و البرت بي . كامنز[٢٣] (Albert B. Cummins) والبرت جي. بيفرج ، أسعار الضريبة عالية جداً على المنتجات التي يقوم بشرائها أفراد دوائرهم الانتخابية، كما أنهم غضبوا من الطريقة التي أعاد فيها الدريش تشكيل قانون باين، ولكي يحصل على الأغلبية أعاد عدداً من البرامج المثيرة للجدل في اتجاه الأسعار في ضريبة دنكلي، وضمن الـ ٨٠٠ تعديل التي تكفل بها الدريش، ارتفعت الأسعار أكثر من النصف عما كانت عليه في قانون دنكلي[٢٤].

قسم الجمهوريون التقدميون الجداول الرئيسية مثل الصوف والقطن والسكر، وقاموا بدراسة لكيفية حصول هذه المنتجات على مكانتها، بعدها قاموا بشن هجوم قوي ضد نسخة الدريتش من مشروع القانون، فقال دوليفر في الثاني والعشرين من نيسان " **أن الشعب الأمريكي يتوقع منا أن نقوم بتقليل ضرائب الجداول التي تعود إلى قانون دنكلي نوعاً ما**"[٢٥].

كان تافت والدريتش متفقان على أن يبقى البيت الأبيض، خارج عملية كتابة الضريبة إلى أن تباشر لجنة المؤتمر بعملها، كما كتب تافت في حزيران ١٩٠٩ "**لا اعتقد أن هنالك أي مشكلات**

بخصوص معرفة الأعضاء في مجلس الشيوخ بما سوف افعله، ولن أستخدم أي تهديد إلى أن يكون ضرورياً وعادلاً " [٢٦].

قام تافت والدريتش بتدشين حركة لإحباط الضغوطات التقدمية ، على مشروع قانون ضريبة مجلس الشيوخ في منتصف حزيران ،١٩٠٩ لأن التخفيضات المتوقعة على ضرائب الكمارك من نسخة التخفيض ستساهم في زيادة العجز المالي للحكومة، وكان التقدميون والديمقراطيين مستعدين لاقتراح ضريبة دخل[٢٧] (Income Tax) لتعويض الدخل المفقود، لذا قام عضوا مجلس الشيوخ جوزيف ويلدن بيلي [٢٨] (Joseph Welden Bailey) ، وكامنز بتقديم مشاريع قوانين لفرض ضريبة دخل، وأعلن تافت أنه يُفضل ضريبة الدخل، ولكن المشكلة في قرار المحكمة العليا التي أعلنت أن ضريبة الدخل غير دستورية، ووفقاً لذلك قام تافت بمعارضة قانون تشريعي لضمان ضريبة الدخل، وبذلك رفض تضمين ضريبة الدخل في مشروع قانون الضريبة [٢٩].

أرسل تافت رسالة إلى الكونغرس في السادس عشر من حزيران ١٩٠٩، اقترح فيها تبني ضريبة شركات [٣٠] بدلاً من ضريبة الدخل، لأن ضريبة الدخل لا يمكن أن يتم تبنيها إلا بعد تعديل الدستور، وبدلاً من ذلك أوصى تافت بضريبة على الشركات وشركات الأسهم التجارية، مقدارها ٢% من دخلها الصافي سنوياً، فضلاً عن أنها سوف تساهم في تقديم معلومات عن المنظمات المشتركة، وتمثل خطوة راسخة باتجاه السيطرة الإشرافية على الشركات، والتي قد تمنع إساءة استعمال السلطة مجدداً [٣١].

تم تبني مبادرة تافت لأن الجمهوريين المحافظين في مجلس الشيوخ، أدركوا بأنهم إن لم يفعلوا ذلك فأن تحالف التقدميين مع الديمقراطيين المطالبين بتخفيض الضريبة، سوف يقوم بتضمين ضريبة الدخل في مشروع قانون الضريبة، ولغرض تفادي غضب التقدميون، قام تافت بدعم قرار للكونغرس لتعديل الدستور للسماح بضريبة الدخل [٣٢].

تم تبني ضريبة الشركات من أعضاء مجلس الشيوخ في الثاني من تموز ١٩٠٩ بتصويت بلغ ٤٥ صوتاً مقابل ٣١ صوتاً [٣٣]، أما تعديل الدستور[٣٤] من اجل ضريبة الدخل فقد حاز على الموافقة الجماعية بعد ثلاثة أيام [٣٥].

ساهم تعاون تافت مع أعضاء مجلس الشيوخ المحافظين على ضريبة الشركات، في تقوية مشاعر الغضب عند الجمهوريين التقدميين، الذين أكدوا على أن تافت شجعهم على الدفع بضريبة الدخل مع إعطائهم وعوداً بدعمهم، وبعدها قام بالتخلي عنهم مع مساندة الدريتش وضريبة الشركات [٣٦].

ادخل مشروع القانون فقرة سمحت لتافت برفع الضرائب التابعة للضريبة الكمركية على الأقطار التي ترتبط بتعريفات كمركية عالية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يخص الفلبين وهو موضوع مهم بالنسبة لتافت، فقد أعطى مشروع القانون تجارة حرة كلية مع الفلبين، بينما حُددت الإستيرادات من

الجزر التي تنتج السكر والتبغ [٣٧]، وكان هناك إجراء لإنشاء لجنة ضريبة كمركية، تقوم بتزويد تافت بمعلومات عن كيفية عمل الجداول بصورة دقيقة [٣٨].

مُررت نسخة الدريتش للضريبة في الثامن من تموز ١٩٠٩، وقد أنظم الأعضاء المتمردين إلى الديمقراطيين، لأن الأسعار كانت عالية جداً من وجهة نظرهم، كما أن خمسة أعضاء جمهوريين آخرين وقفوا إلى جانب المتمردين، عندما تم الكشف عن مشروع مجلس الشيوخ ، وتم تمرير مشروع القانون بتصويت بلغ ٤٥ صوتاً مقابل ٣٤ صوتاً وامتناع ١٣ عن التصويت[٣٩].

بدأت أعمال لجنة المؤتمر في الحادي عشر من تموز ١٩٠٩، وكان تافت مصمماً لدخول الصراع من اجل الإصلاح، لكنه شعر بأنه غير مناسب لمهمة الحصول على التعديل الضريبي ، لأنه لم يكن يعرف الكثير عن هذا الأمر، وكتب إلى زوجته نيلي قائلاً: " **يعتقد روت بأن الدريتش سيحصل على مشروع قانون جيد، بشأن الضريبة الكمركية، لكني لا اعرف فلو كانت لديّ معرفة تقنية أكثر عن هذا الموضوع، لشعرت بثقة اكبر، ولكني سأناضل مع مساعدة الخبراء الذين يعرفون بهذا الشأن**" [٤٠].

دخل تافت في حملة ضغط شديدة على المتشاورين، فذكر في احد رسائله إلى نيلي "**إنني ادعم مشروع باين كثيراً في لجنة المؤتمر، وقد أعد كانون لجنة المؤتمر لتكون ضد باين ووضع فيها أغلبية من المحتمل أن تتفق مع لجنة مجلس الشيوخ، لكن هذا لن يساهم في انجاز غرضها، لأنه سيؤدي إلى إثارة سخط مجلس النواب، وأنه سيقف مع باين أكثر من بقية أعضاء لجنة المؤتمر**"[٤١].

ناقشت لجنة المؤتمر العديد من المواد التي ستخفض عليها الضريبة الكمركية، وطرحت مشروع برنامجي مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وحدث خلاف شديد على قسم من هذه المواد، اعتقد تافت أنه وحتى منتصف تموز ١٩٠٩، قام بالعمل جاهداً للحصول على تخفيضات على أسعار الحديد والنفط وجلود الحيوانات وعجينة الخشب وخشب البناء ، أما الجمهوريين التقدميين فمن جهتهم طرحوا أن تافت كان عليه أن يحاول أيضاً تخفيض أسعار القطن والصوف والمنتجات الصناعية [٤٢].

نُوقشت جداول القطن والصوف كثيراً، ولاسيما داخل الحزب الجمهوري، وكانت من الأسباب التي أدت إلى الانقسام في صفوف الحزب حول التمرير النهائي لمشروع القانون،فبالنسبة للقطن كانت نسبة الضريبة في قانون دنكلي ٤٤,٨٤% ، أما في قانون باين – الدريش فزادت إلى ٥٠,٦٢%، أما الصوف فكان من أكثر الجداول المثيرة للجدل، وتم تسميته جدول (k) سيء السمعة في مشروع قانون الضريبة، فكان التحالف وراء موضوع الصوف من أكثر التحالفات قوة، لأنه جمع كل من منتجي الصوف وبائعي التجزئة وصانعي الملابس الشرقيين، ولم يحاول تافت الضغط لتخفيض الأسعار على منتجات الصوف، لأنه سيعرض مشروع القانون بأكمله للخطر [٤٣].

زار وفد من النواب الجمهوريين ، ومعهم أحد الديمقراطيين المساندين لحماية الإنتاج الوطني إلى البيت الأبيض،في السادس عشر من تموز١٩٠٩ ليناقشوا تافت حول مجانية المواد الأولية، واقترحوا

وضع الضرائب على المنتجات النهائية من المنافسين الأجانب، وبعد أن استمع تافت إلى رأيهم أكد أنه غير متعهد بمبدأ مجانية المواد الأولية، لكنه كان متعهداً بمبدأ تخفيض الضريبة، وإذا كانت جلود الحيوانات وغيرها من المنتجات لا تحتاج إلى حماية، عندها هذه المواد سوف تذهب إلى القائمة المجانية (٤٤).

هددت مواد أُخرى مشاورات لجنة المؤتمر، فأثبت برنامج خشب البناء أنه نقطة خلاف للحماية، فأن مشروع قانون مجلس النواب ، كان قد قلل سعر قانون دنكلي الخاص بخشب البناء، من ٢ دولار لكل ألف قدم إلى١ دولار لكل ألف قدم، أما مجلس الشيوخ فقام بإعادة سعر قانون دنكلي، بينما أصر تافت على سعر ١,٢٥ دولار لكل ألف قدم، وبذلك أنهى النزاع حول خشب البناء (٤٥). أما بالنسبة إلى ورق الطباعة، فقد قلل مشروع مجلس النواب الضريبة عليه إلى ٢ دولار لكل طن، بعد أن كانت ٦ دولارات لكل طن في قانون دنكلي، وكحل وسط دفع مشروع قانون مجلس الشيوخ الضريبة على ورق الطباعة إلى ٤ دولارات لكل طن (٤٦).

سرعان ما ظهرت مادة جلود الحيوانات، على أنها من المواد المهمة في عمل لجنة المؤتمر، وبقيت هي المادة نقطة خلاف، فأكد تافت أنه لن يقبل مشروع القانون بدون مجانية جلود الحيوانات، وأنه سوف يستخدم حق النقض في سبيل ذلك، وحذر في الوقت نفسه أنه في حالة القضاء على الضريبة، فأنه سوف يستدعي الكونغرس من اجل جلسة خاصة، لكي يناقش الموضوع مجدداً، وبذلك سيعاد طرح برنامج الصوف مرة أُخرى وهو ما لم يرده الجميع (٤٧).

قرر تافت أن عليه التدخل شخصياً ، لتمرير مشروع قانون الضريبة، وفي التاسع والعشرين من تموز ١٩٠٩، كتب رسالة إلى الدريتش حدد فيها ما يستلزم منه اتخاذه لقبول التشريع، حيث قال: " **أنه لن يقبل ضريبة أعلى من دولار وربع على خشب البناء، وأكد دعمه لمجانية جلود الحيوانات، مع تخفيضات على البضائع الجلدية** " (٤٨).

استسلم المتشاورون في النهاية لمطالب تافت حول الأسعار، إذ اعتبر تافت التقرير النهائي للجنة المؤتمر بمثابة نصر شخصي له على قادة الكونغرس، فكتب قائلاً:"**اعتقد أن النتيجة ككل تمثل نصراً كبيراً بالنسبة لي ، بتحقيق عدد كبير جداً من التخفيضات في الأسعار ، والتي لولا مشاركتي في المؤتمر لما حصلت أبداً**"(٤٩).

لاقى التقرير النهائي للجنة المؤتمر، قبول كل المنظمات الجمهورية في كلا مجلسي النواب والشيوخ، فوافق مجلس النواب على التقرير النهائي في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٠٩، وحصل على توقيع تافت في اليوم نفسه ، وبذلك تم تمرير قانون باين – الدريتش بصيغته النهائية (٥٠).

ويوضح الجدول التالي الذي قام بإعداده باين مقارنة مع الواردات بموجب مختلف الجداول الزمنية،على افتراض أن التغييرات وأهميتها تتناسب مع توريدها (٥١).

ت	الجداول	المواد في قانون دنكلي	التغيرات في قانون دنكلي عن قانون باين – الدريتش			دون تغيير
			الانخفاض	الزيادة	التغيير الكلي	
١	المواد الكيميائية والزيوت وغيرها	٢٣٢	٨١	٢٢	١٠٣	١٢٩
٢	الخزف والأواني الزجاجية	١٧٠	٤٦	١٢	٥٨	١١٢
٣	المعادن	٣٢١	١٨٥	٣٠	٢١٥	١٠٦
٤	الخشب	٣٥	١٨	٣	٢١	١٤
٥	السكر ومنتجاته	٣٨	٢	صفر	٢	٣٦
٦	التبغ ومنتجاته	٨	صفر	صفر	صفر	٨
٧	المنتجات الزراعية	١٨٧	١٤	١٩	٣٣	١٥٤
٨	المشروبات الكحولية والخمور وغيرها	٣٣	٤	٢٣	٢٧	٦
٩	القطن ومنتجاته	٢٦١	٢٨	٤٧	٧٥	١٨٦
١٠	الكتان والقنب والجوت ومنتجاتها	٢٥٤	١٨٧	٤	١٩١	٦٣
١١	الصوف ومنتجاته	٧٨	٣	صفر	٣	٧٥
١٢	الحرير ومنتجاته	٧٨	٢١	٣١	٥٢	٢٦
١٣	عجينة الخشب (لب الورق)	٥٩	١١	٩	٢٠	٣٩
١٤	متفرقات	٢٧٠	٥٤	٢٠	٧٤	١٩٦
	الإجمالي	٢,٠٢٤	٦٥٤	٢٢٠	٨٧٤	١,١٥٠

وصف تافت مشروع القانون ، بأنه جهد صادق وخالص لتعديل الضريبة الكمركية، فقد ضمن تخفيضات مهمة على الحديد وخشب البناء والفحم والنفط وجلود الحيوانات، لكنه أخفق في الحصول على تخفيضات مجلس النواب على المواد الأولية [٥٢]، فلو كانت القضية تقتصر على المواد الأولية، لكان تافت قد استخدم حق النقض، ولكنه كان سعيداً جداً بمعالجة قضية الفلبين، وبتفويض مجلس ضريبة كمركية جديد، وبفقرة الحد الأدنى والأعلى للأسعار وبضريبة دخل الشركات، وهو ما منعه من استخدام حق النقض لأنه سيؤدي إلى تعريض هذه الترتيبات للخطر، وكل هذه الأشياء مجتمعة كانت مهمة جداً بالنسبة لتافت كأهمية الأسعار نفسها [٥٣].

وأوضحت صحيفة واشنطن بوست (Washington Post) في إحدى مقالاتها، أنه من السهل إيجاد الأخطاء في مشروع القانون هذا، ولكن من الأمور التي لا يمكن إنكارها، أن مشروع القانون هذا كان جيداً، كأي تشريع وقانون ضريبة سبقه [٥٤].

بعد أن أنهى تافت موضوع الضريبة الكمركية، أكمل شهر آب في بيفرلي (Beverly) مع عائلته [٥٥]، محاولاً الاسترخاء ولعب الغولف لأنه سيبدأ بالتحضير لجولته المخطط لها لدعم قانون باين – الدريتش في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية ،والتي ستستغرق شهرين تبدأ من منتصف أيلول ١٩٠٩، ويبدأ وجهته من الغرب الأوسط إلى ساحل المحيط الهادي، ثم يعود عبر الجنوب والجنوب الغربي، وكعادته تافت لم يجد الوقت الكافي لتحضير خطاباته لهذه الجولة [٥٦].

استهل تافت رحلته إلى بوسطن، فبدأ بمدح الدريتش والجهود التي بذلها لقيادته معركة الضريبة الكمركية، ثم توجه إلى وسكونسن وهي ولاية لافوليت، الذي كان من أشد المعارضين لقانون باين – الدريتش، وعلى الرغم من أن تافت كان قد نُصح، بأن يضيف إلى خطاباته في وسكونسن شيئاً عن الأفكار التقدمية، وأنه لولا العمل الذي قام به لافوليت وبقية الأعضاء التقدميين، لما تم الحصول على التخفيضات التي رغب بها في مسألة الضريبة الكمركية، لكن تافت لم يذكر لافوليت أبداً في خطاباته[٥٧].

ومن أهم وأخطر الخطابات التي ألقاها تافت في جولته هذه، خطابه في مدينة وينونا (Winona) في ولاية مينسوتا ، وهي ولاية جيمس تاوني، العضو المحافظ في مجلس النواب،والذي كان من أشد المؤيدين والمدافعين عن قانون باين – الدريتش، وكان يرغب في خطاب قوي ومؤثر يدافع فيه تافت عن القانون، وحذره من التعليق على تصويته بشأن التمرير النهائي للقانون، لأن ذلك سوف يُعد انتقاد لأعضاء مجلس النواب والشيوخ الآخرين، الذين لم يصوتوا لصالح القانون، وقد أخذ تافت بنصيحة تاوني[٥٨].

ألقى تافت خطابه في وينونا في السابع عشر من أيلول، وقد لخص فيه قضية تطور قانون باين – الدريتش من خلال مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وأشار إلى أن قانون مجلس الشيوخ، تم انتقاده بقسوة كبيرة، مما أثر على التخفيضات، أما بخصوص الاتهامات بأن تخفيضات الضريبة لم تكن منخفضة بما فيه الكفاية لتقليل كلفة المعيشة فقال: " **إن وعد البرنامج الانتخابي الجمهوري، لم يكن لتعديل كل شيء تجاه التقليل، وأنا شخصياً لم أعد بذلك، وما وعدت به هو أن يكون هنالك العديد من التخفيضات، وأنه في بعض الأشياء القليلة سوف نجد أن الزيادات ستكون ضرورية، كما أن من بين المواد الـ (٢٠٢٤)المفروض عليها الضريبة في قانون دنكلي،(٦٥٤) مادة تم تخفيض الضرائب عليها في قانون باين – الدريتش، و(٢٢٠) مادة تم رفع الضريبة عنها** " [٥٩].

أما بخصوص برنامج الصوف، فأكد على أن أسعارها عالية جداً، ومن المحتمل أنها تمثل أكثر من اختلاف بين كلفة الإنتاج في الخارج وكلفة الإنتاج في الداخل، واعترض على أن تكون الزيادة في تكاليف المعيشة سببها استبدال قانون دنكلي، مؤكداً على أن كلفة المعيشة المرتفعة والتي منها ٥٠% يستهلك في الطعام و٢٥% في الملابس و٢٥% في الإيجار والوقود، لم تزده الضريبة لأنها بقيت على حالها لكن الزيادات استمرت، وهذا يعود إلى تغيير الأوضاع في العالم، لأن تكاليف المعيشة ازدادت في

كل مكان ، لاسيما الأقطار التي تتبع حرية التجارة، والتي تستخدم الحماية الكمركية للضريبة [٦٠]. ثم جاءت كلمات تافت التي عُدت محطمة لهذا الخطاب إذ قال: " **لكن بصورة عامة أنا ملزم على القول بأنني اعتقد أن قانون باين – الدريتش، هو أفضل قانون تم تمريره من الحزب الجمهوري**" [٦١].

تم انتقاد خطاب تافت من الجمهوريين التقدميين وكذلك من الصحافة، مما أدى إلى استياء الناس بسبب الكلفة المتزايدة في ضروريات الحياة، واعترف تافت لاحقاً بأنه كان عليه أن يعمل على صياغة مديحه للضريبة بدقة اكبر، كما أنه اعتذر وأكد على السرعة التي كتب فيها خطابه ، والتي كانت من أخطائه الرئيسية[٦٢].

انتهت رحلة تافت في واشنطن في العاشر من تشرين الثاني ١٩٠٩، وكانت صحته جيدة على الرغم من زيادة وزنه قليلاً [٦٣].

لم يكن تافت مدركاً أن قانون باين –الدريتش، الذي سعى إلى دعمه بكل جهوده الممكنة ،أصبح وبالاً عليه وعلى إدارته،لأنه ساهم بظهور ميوله المحافظة بشكلٍ أكبر ،وأدى بالتالي إلى تكتل الأعضاء التقدميين ووقوفهم ضد برنامجه التشريعي ،كما خلق صراعاً داخلياً بين أعضاء الحزب الواحد.

الهوامش:

(١) أن موضوع إصلاح الضريبة الكمركية يعد من المواضيع الحساسة، والتي تؤدي إلى حدوث نزاع وانشقاق داخل الحزب الذي يتبنى إصلاحها، فكان الجدال حول إصلاح الضريبة الكمركية أحد الأسباب التي أدت إلى عدم إعادة انتخاب الرئيس كليفلاند عام ١٨٨٨، ثم جاء قانون ماكنلي عام ١٨٩٠ مع ضرائب كمركية عالية، وفي آذار عام ١٨٩٣ عاد كليفلاند إلى البيت الأبيض، ومرة أُخرى تجدد الجدال حول الضريبة الكمركية، وتم تمرير قانون ويلسون – كورمان عام ١٨٩٤ بدون توقيع الرئيس، كما أن النزاع حول الضريبة الكمركية عام ١٨٩٤ أدى إلى الانشقاق داخل الحزب الديمقراطي، فتمت هزيمته عام ١٨٩٦، ولم يعد إلى السلطة إلا في عام ١٩١٢، بعد أن حصل الانشقاق داخل الحزب الجمهوري حول قانون باين– الدريتش عام ١٩٠٩، وحرم الجمهوريون من السلطة لمدة ثمان سنوات. للتفاصيل انظر:

Frank William Taussing, The Tariff History of The United States, Ludwing Von Mises Institute, New York, 1913, Pp.97-135.

(2) Quoted in : Horace Samuel Merrill and Marion Galbraith Merrill, The Republican Command 1897-1913, University Press of Kentucky, Kentucky, 1971, P.282.

(3) Ibid., P.282.

(4) Lewis L. Gould , Grand Old Party : A History of The Republicans ,Oxford University Press , New York , 2003, Pp.160-161.

(5) Donald F. Anderson , William Howard Taft A Conservative's Conception of The Presidency, Cornell University press, New York, 1973, P.98.

(6) Ibid.

(7) Quoted in : Horace Samuel and Marion Galbraith Merrill, Op. Cit., P.280.

(٨) سياسي أمريكي ولد عام ١٨٨٥، في قرية تقع بالقرب من مقاطعة ادمز في ولاية بنسلفانيا،عمل في بداية حياته بالحدادة مع والده، وفي عام ١٨٧٧ انتقل إلى وينونا –مينسوتا، وأكمل دراسة القانون في جامعة وسكونسن – ماديسون، انتخب عضو مجلس الشيوخ عن ولاية مينسوتا عام ١٨٩٠، وفي عام ١٩١١ أصبح عضواً في اللجنة الدولية المشتركة، التي تم إنشاؤها لمنع النزاعات بشأن استخدام مياه الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، توفي عام ١٩١٩. للاطلاع انظر:

Michael L. Bromley, William Howard Taft and The First Motoring Presidency 1909-1913, McFarland Company Inc, North Carolina,2003,P.417.

(٩) اجتمع روزفلت مع تافت والياهو روت في البيت الأبيض،وعبر عن قلقه من تحدي كانون، وأكد لتافت أنه ليس هناك مرشح قوي يحل محل كانون رئيساً لمجلس النواب، لاسيما أن أغلب أعضاء المجلس يفضلونه،وحتى لو كانت الإطاحة به ستنتج فأنها ستجلب الأسى إلى الحكومة،وحتى الياهو روت كان مؤيداً لرأي روزفلت،ولم يكن يفضل نشوب صراع بين تافت وكانون،لأن الأخير سيفوز في كل الحالات.للتفاصيل انظر:

Henry F. Pringle, The Life and the Times of William Howard Taft, 2Volumes, American Political Biography Press, New Town, 1967,Vol.1, Vol.1, P.405.

(10) Horace Samuel Merrill and Marion Galbraith, Op. Cit., P.281.

(11) Ibid., Pp.281-282.

(12) Quoted in: Donald F. Anderson , Op. Cit., P.101.

(13) Horace Samuel Merrill and Marion Galbraith, Op. Cit., P.283.

(14) James Holt , Congressional Insurgents and The Party System 1909-1916, Harvard University Press, New York, 1967,P.16.

(15) Ibid., P.17.

(16) Quoted in : Donald F. Anderson , Op. Cit., P.104.

(17) David H. Burton , The Collected Works of William Howard Taft, Vol.3,Ohio University Press,Athens,Ohio,2002, P.69; "The New York Times", October 2, 1909.

(١٨) سياسي أمريكي وزعيم الحزب الجمهوري في مجلس الشيوخ(١٨٨١–١٩١١) ولد عام ١٨٤١، شغل منصب رئيس مجلس مدينة بروفيدنس (Providence) ، ثم شغل منصب رئيس مجلس النواب عن ولاية رودايلاند (Rode Island) ، وفي عام ١٨٨١ انتخب لمجلس الشيوخ وأصبح رئيس اللجنة المالية، وبقي في منصبه حتى عام ١٩١١، وفي عهده تم إقرار قانون الدريتش – فريدلاند (Aldrich-Vreedland) عام ١٩٠٨، الذي انشأ لجنة النقد الوطنية التي كانت برعايته ورئاسته، والتي شكلت الأساس لنظام الاحتياطي الفدرالي، كما كان أحد الجمهوريين المؤثرين في تمرير قانون باين – الدريتش عام ١٩٠٩، وتقاعد من منصبه عام ١٩١١ بعد تقدمه في السن، توفي عام ١٩١٥. للاطلاع أنظر:

Encyclopedia of The United State Congress ,Edited by Robert E. Dewtirst and John David Rausch, Infabase Publishing, New York, 2002,Pp.9-11.

(19) "The New York Times", October 2, 1909; F.W. Taussing, " The Tariff Debate of 1909 and The New Tariff Act", The Quarterly Journal of Economic, Vol.24, No.1, November 1909, P.7.

(٢٠) سياسي أمريكي وأول زعيم للأغلبية في مجلس النواب، ولد عام ١٨٤٣ في مقاطعة هاملتون في نيويورك، درس في أكاديمية اوبورن (Auburn)، ثم تخرج محامياً من جامعة روتشستر (Rochester) عام ١٨٦٤،انتخب لمجلس النواب ممثلاً عن الحزب الجمهوري للمدة (١٨٨٣-١٨٨٧)، ثم أُعيد انتخابه بعد النقص الحاصل اثر وفاة عضو مجلس النواب نيوتن دبليو. نوتنغ (Neoten W. Nutting)، وبعدها تم انتخابه لمدة اثني عشر عاماً من عام ١٨٨٩ حتى وفاته عام ١٩١٤، حيث توفي بعد إعادة انتخابه في دورة الكونغرس الرابعة والستون. للمزيد انظر:

Historical Dictionary of The U.S Congress ,Edited by Scot Schraufnagel , Scarecrow Press, Maryland, 2001, P.164.

(21) George M. Fisk , " The Payne-Aldrich Tariff", Political Science Quarterly, Vol.25, No.1, 1910, Pp.40-41.

(22) Samuel M. Evans , "Making A Tariff Law", Journal of Political Economy, Vol.18, No.10, December 1910, P.796; George M. Fisk , " The Payne-Aldrich Tariff", P.41.

(٢٣) سياسي أمريكي وحاكم ولاية آيوا، ويعد من أكثر السياسيين تأثيراً في هذه الولاية ، خلال الربع الأول من القرن العشرين، ولد عام ١٨٦٩ في ولاية بنسلفانيا، وانتقل إلى ولاية آيوا في سن التاسعة عشر وأصبح مهندساً مدنياً، ثم درس القانون في ولاية شيكاغو، وفي عام ١٨٨٧ انتخب كعضو لمجلس الشيوخ لمدة واحدة، ولم يستطع الحصول على ترشيح آخر طوال المدة (١٨٩٠-١٩٠١)، ثم أصبح حاكم ولاية آيوا (١٩٠٢-١٩٠٨)، وكان أول حاكم للولاية يُنتخب لثلاث مُدد متتالية، ثم شغل منصب عضو مجلس الشيوخ لمدة ثمان عشر عاماً من عام ١٩٠٨ حتى وفاته عام ١٩٢٦. للاطلاع انظر:

Historical Dictionary of The U.S Congress, P.61.

(24) " The New York Times", October 2, 1909; Samuel M. Evans , "Making A Tariff Law" , P.793.

(25) Quoted in: James Holt, Op. Cit., P.31.

(26) Quoted in: Lewis L. Gould, The William Howard Taft Presidency, University of Kansas, Kansas, 2009,P.55.

(٢٧) ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص (سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين كالشركات)، الذين يمارسون المهن والنشاطات ويزيد دخلهم عن مقدارٍ معين سنوياً، وتُعد ضريبة الدخل التزام مالي يؤديه المكلف قانوناً لخزينة الدولة تبعاً لما يحققه من دخل أو أرباح ، وهي قاعدة قانونية لتوزيع الأعباء العامة سنوياً فيما بين الأفراد والهيئات ، كل حسب دخله الصافي ووفقاً لمعايير تسنها التشريعات الضريبية. للتفاصيل انظر:

Peter Harris, Income Tax in Common Law Jurisdictions from The Origins to 1820, Vol.1, Cambridge University Press, New York, 2006, Pp.34-36.

(٢٨) سياسي أمريكي ولد عام ١٨٦٢، درس القانون ثم أصبح عضواً في مجلس النواب عن الحزب الديمقراطي عام ١٨٩١، اشتهر بخطبه الحماسية ودفاعه عن المرأة وضرورة مشاركتها في الانتخابات، كما عارض القيود المفروضة على عمل الأطفال، وفي عام ١٩٠١ انتخب عضواً لمجلس الشيوخ، وبعد هزيمته في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي على يد بات ام . نيف(Pat M. Neff)،انتقل إلى دالاس (Dallas) لممارسة مهنته القانونية، وتوفي عام ١٩٢٩ في قاعة المحكمة. للاطلاع انظر:

Encyclopedia of Tariffs and Trade in U.S. History,Vol.1, Edited by Cynthia Clark Northrup and Elaine C. Prange Turney, Greenwood Publishing Group, Connecticut,2003, P.29.

(29) Lewis L. Gould , Grand Old Party, P.131.

(٣٠) تفرض ضريبة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية ، على المستوى الاتحادي ومعظم أجزاء الدولة ، وبعض المستويات المحلية على إيرادات الهيئات المعالجة لأغراض الضريبة كالشركات ،وتختلف معدلات الضريبة الاتحادية على الدخل الخاضع لضريبة الشركات من ١٥ إلى ٣٥% حسب الاختصاص،رغم أن العديد منها يقوم على مفاهيم وتعريفات اتحادية. للتفاصيل انظر:

David G. Davies , United States Taxes and Tax Policy, Cambridge University Press, New York, 1986, P.122.

(31) David H. Burton, The Collected Works, Vol.3, Pp.166-168.

(32) Lewis L. Gould , The William Howard Taft, P.56.

(٣٣) بعد أن تم تبني ضريبة الشركات، بدأ الديمقراطيون بالتنديد بها، وطالبوا بتبني ضريبة الدخل والمعاملة بالمثل، مع جميع البلدان ولاسيما كندا. انظر:

"The New York Times", July 15, 1910.

(34) تمت المصادقة على التعديل السادس عشر للدستور في٣/ شباط/١٩١٣،ونص على أنه من حق الكونغرس فرض وجباية ضرائب على الدخل أياً كان مصدره ،وذلك دون توزيع نسبي بين مختلف الولايات ،ودون اعتبار لأي إحصاء أو تعداد سكاني.انظر:

وزارة الخارجية الأمريكية ،دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع ملاحظات توضيحية، برامج الأعلام الخارجي ،د.ت،ص ٣٧.

(35) James Holt, Op. Cit., P.31.

(36) David H. Burton , The Collected Works, Vol.3, P.78.

(37) Lewis L. Gould , The William Howard Taft, P.56; H. Parker Willis," The Tariff of 1909 ", Journal of Political Economy,Vol.18, No.3, 1910, P.177.

(38) Williams S. Culbertson , " The Tariff Commission and Its Work", The North American Review, Vol.207, No.746, 1918, P.57.

(39) George M. Fisk , " The Payne-Aldrich Tariff", P.41; Lewis L. Gould , The William Howard Taft , P.57; " The New York Times", October 2, 1909.

(40) Quoted in: Lewis L. Gould , My Dearest Nellie : The Letters of William Howard Taft to Helen Herron Taft 1909-1912, University Press of Kansas, Kansas, 2011, P.23.

(41) Quoted in: Ibid., P.54.

(42) "The New York Times", August 2, 1909.

(43) "The New York Times", May 7, 1909; "The Daily Missoulian Journal" , June 29, 1909.

(44) Lewis L. Gould , The William Howard Taft, P.58.

(45) "The New York Times", August 2, 1909.

(46) Lewis L. Gould , The William Howard Taft, P.55.

(47) "The New York Times", August 2, 1909.

(48) Quoted in :Lewis L. Gould , The William Howard Taft, P.59.

(49) Quoted in: Donald F. Anderson , Op. Cit., P.117.

(50) George M. Fisk, " The Payne-Aldrich Tariff", P.42; H. Parker Willis , " The Tariff of 1909 " , P.178.

(51) David H. Burton , The Collected Woks, Vol.3, P.170.

(52) "The New York Times", October 2, 1909.

(53) Williams S. Culbertson , " The Tariff Commission and Its Work", Pp.57-58.

(54) " Washington Post Journal", August 6, 1909.

(٥٥) تعرضت نيلي زوجة تافت بعد عدة أسابيع من توليه الرئاسة إلى جلطة دماغية، فأتخذ تافت مع زوجته من مدينة بيفرلي في ولاية ماساتشوستس مقراً لهما، حيث كانت نيلي تقضي هنالك فترة نقاهة أثناء الصيف بعيداً عن حرارة ورطوبة العاصمة واشنطن. انظر:

Lewis L. Gould , My Dearest Nellie, P.16.

(56) " The New York Times", October 2, 1909; James Holt, Op. Cit., P.37.

(57) Robert M. Lafollette's Autobiography : A Personal Narrative of Political Experiences, University of Wisconsin Press, Madison, Wisconsin, 2013, P.204.

(58) " The Commoner Journal", October 8, 1909; " Aberdeen Herald Journal", September 2, 1909.

(59) Taft's Defense of The Payne –Aldrich Act , Speech At Minnesota , September 1909 , Doc.No.,374, In: Henry Steele Commagar (Ed.) , "Documents of American History" , Vol. II , Since 1865 , New York, 1949,Pp.234-235 ; Lewis L. Gould, Grand Old Party, P.132.

(60) Lewis L. Gould , The William Howard Taft, P.62.

(61) " The New York Times", October 2, 1909.

(62) Lewis L. Gould , The William Howard Taft, P.63.

(63) Henry F. Pringle, Op. Cit. , Vol.1, P.468.